

الأردن يجازف بالانضمام لسياسة المحاور عبر التقارب مع تركيا وقطر

أنقرة تستميل عمان من بوابة دعم وصايتها على القدس



تقارب يحمل أكثر من دلالة

ترامب غير متحمس لإعلان خطة السلام

الذي ترجم في مقاطعة ورشة المنامة في يونيو الماضي التي خصّصت لعرض الشق الاقتصادي، وأيضا في غياب الحماسة العربية وهو ما ظهر في الحضور الباهت في تلك الورشة. وبلغت المراقبون إلى أن إجراء انتخابات إسرائيلية عامة في سبتمبر يشكّل عاملا إضافيا في تأجيل خطوة الإعلان عن البعد السياسي للخطة. ويستعد عرب خطة السلام كوشنر، للعودة للمنطقة الأسبوع المقبل في زيارة تشمل كلا من الأردن والسعودية ومصر والإمارات وقطر وإسرائيل، في مواصلة مساعيه إلى حشد الدعم الاقتصادي للخطة، وجس النضج حيال إمكانية طرح الجانب السياسي منها.

وستقدّم تفاصيل كافية للجميع، وأشار إلى أن "صفقة القرن"، سيرى الجميع أن بها تنازلات ينبغي أن تكون ضرورية لكل، لضمان السلام في الشرق الأوسط. ودعا مبعوث ترامب، الفلسطيني، إلى ضرورة التخلي عن فكرة "الرفض القاطع" للخطة، خاصة وأنهم "لم يطلعوا عليها" بعد. وأشار إلى أنه على الفلسطينيين أن يبدوا استعدادا لمحاادثات مع إسرائيل. وشدد على أنه "لا يمكن حل الصراع على أساس التوافق الدولي أو القانون الدولي غير الحاسم وقرارات الأمم المتحدة". وتجد الإدارة الأميركية صعوبة في عرض الشق السياسي من الخطة، في ظل الرفض الفلسطيني

نيويورك - قال المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات لمجلس الأمن الثلاثاء، إن الرئيس دونالد ترامب لم يحدد بعد التوقيت المناسب لإعلان الشق السياسي من خطة السلام لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني المعروفة بصفقة القرن. وتأتي تصريحات غرينبلات قبل أيام من مرافقته لمستشار الرئيس الأميركي جاريد كوشنر في جولة جديدة للمنطقة. وقال غرينبلات، إن الرئيس ترامب لم يحدد بعد متى سيكشف عن الجزء السياسي من خطة السلام، مشيرا إلى أنه يأمل أن يقرّ ترامب ذلك قريبا. وأوضح أن "الخطة الأميركية للسلام بالشرق الأوسط ليست غامضة

البديل، خاصة مع تسريبات تحدثت على أن خطة السلام الأميركية المعروفة بصفقة القرن، والتي تم عرض الشق الاقتصادي منها في ورشة بالمنامة الشهر الماضي وشاركت فيها عمان، تسقط حق العودة للملايين من اللاجئين الموزعين على الدول المجاورة وبينها الأردن. وتخشى عمان من أن تجبر على قبول مبدأ توطين الفلسطينيين وما سيكون لذلك من تداعيات على تركيبها الديموغرافية، والتي ستحل محلها بالضرورة تغييرات على الصعيد السياسي.

وتقدّم تركيا نفسها على أنها ستكون الطرف الداعم للأردن في مواجهة هذه التحديات، وإن كان كثيرون يتشككون في حقيقة هذا الدعم إن حصل، خاصة وأن أنقرة في وضع بالغ التعقيد، وهي غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها فكيف إذا كان الحال بهم دولة أخرى. ويقول مراقبون إن النقطة الثانية التي تقود الأردن نحو المحور القطري التركي، هو عتبه على تراجع الدعم السعودي لاقتصادها المنهك، ذلك أن الرياض بدت في السنوات الأخيرة تنتهج سياسة أكثر صرامة وحزما في دعم حلفائها، من خلال التثبّت في كيفية صرف تلك الأموال بعد أن ثبت أن جزءا كبيرا من دعمها يذهب نحو مسالك أخرى. ويشير المراقبون إلى أن قطر التي تعاني من عزلة عربية خانقة، سعت إلى استثمار الوضع من خلال تقديم وعود بدعم عمان اقتصاديا، ورغم أن هذه الوعود لم تترجم حد اللحظة إلى إنجازات على أرض الواقع باستثناء تشغيل بضعة آلاف من الأردنيين (لا يتجاوزون ثلث ما تعهدت به)، إلا أن عمان التي تبدو مثل "الغريق" مستعدة لأن تتمسك بأي خيط حتى وإن كان سرايا على حد تعبير أحد السياسيين. وأعلنت قطر في يونيو 2018 عن نيّتها توفير 10 آلاف موطن شغل للأردنيين، مع استثمار 500 مليون دولار في مشاريع البنية التحتية والسياحة في المملكة. جاء ذلك بعد أيام قليلة من قمة عقدت في مكة برعاية العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبحضور الملك عبدالله الثاني خصّصت لدعم اقتصاد الأردن والتي لم تشارك فيها الدوحة.

وكانت تلك الهيئة الخليجية مرتبطة بالاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي شهدتها الأردن على خلفية الأزمة الاقتصادية التي يواجهها، والتي دفعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات ضريبية أثارت غضب الشارع الأردني. ويرى دبلوماسيون أن توجه الأردن نحو قطر وتركيا المازومتين، ينطوي على مخاطرة كبيرة وقد تكون له مفاعيل سلبية على مستوى علاقتها مع الدول العربية المحورية، التي هي في أمس الحاجة لدعمها اليوم.

تركيا وقطر نجحتا على ما يبدو في استغلال نقاط ضعف الأردن لاحتوائه، وهناك مخاوف لدى بعض الدوائر الأردنية من أن توجه المملكة الجديد قد يكون مكلفا سياسيا واقتصاديا لناحية العلاقة مع الدول العربية المحورية، خاصة وأن المنطقة تمر بمرحلة فارقة.

عمان - قام وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الثلاثاء بزيارة إلى عمان بدعوة من نظيره الأردني أمين الصديقي، في مؤشر يحمل أكثر من دلالة لجهة تطور العلاقات التركية الأردنية. وبحث أوغلو في لقائه مع الصديقي سبل تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين، وبعض المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، بحسب ما أوردته وزارة الخارجية التركية.

وقطع الأردن في الفترة الأخيرة أشواط نحو تعزيز التقارب مع المحور التركي القطري، فيما بدأ تحسولا في سياساته الخارجية، التي كانت تميل نحو محور الاعتدال في المنطقة الذي تتصدره كل من السعودية والإمارات ومصر.

وترجم هذا التحول في زيادة التنسيق الأردني التركي، مع استعادة عمان دفع العلاقة مع الدوحة، تكريسا بصدور إرادة ملكية الأسبوع الماضي تقضي بتعيين زيد مفلح اللوزي سفيرا فوق العادة لدى قطر، بعد تخفيض التمثيل الدبلوماسي قبل الخليجية المصرية للدوحة على خلفية دعمها لتتخلّصات إرهابية وعلاقاتها المثيرة للجدل مع إيران.

وكانت استقبلت تلك الخطوات عملية "تطبيع" تدريجية للعلاقة بين النظام الرسمي الأردني والأطلسي "الناتو" بمدينة المسلمين، بعد توتر شابها على خلفية دور الجماعة في الاحتجاجات التي شهدتها المملكة في العام 2011، ضمن ما يعرف بثورات الربيع العربي.

ويأتي التحول الأردني في وقت تشهد المنطقة عملية فرز حادة للحالفات الإقليمية، الأمر الذي يقلق بعض الدوائر الأردنية التي تتحفظ على السير في هذا مجازفة، خاصة وأن الأردن رغم ميله في السابق إلى ما يسمى بمحور الاعتدال، بيد أنه كان يحافظ على قدر من التوازن على مستوى علاقاته الخارجية.

ويقول دبلوماسيون إن التوجه الأردني الجديد لن تنظر إليه كل من مصر والسعودية والإمارات بعين الارتياح، في ظل الوضع الإقليمي المتهبط والذي تتحمل كل من تركيا وإيران المسؤولية الأكبر عنه جراء سياساتهما وما خلفته من توترات باتت تهدد بهزات عنيفة بالمنطقة. ويشير الدبلوماسيون إلى أن تركيا وقطر نجحتا في استيعاب الأردن واستمالته عبر اللعب على جملة من الأوتار الاقتصادية والسياسية.

وكانت الزيارة التي أناها العاهل

حزب الله يستثمر في حادثة قبرشمون لضرب جنبلاط وإضعاف الحريري

أرسلان يلوح بالثأر ردا على عدم إحالة المطلوبين إلى المجلس العدلي

زالت رهينة تداعياته السياسية والمواقف التي تدور في حلقات مفرغة حول جنس الحلول القضائية، وما يترتب عليها من تعليق لعمل مجلس الوزراء والانصراف لمواجهة الاستحقاقات المتعددة". وحذرت الكتلة من الاستغراق في التصعيد السياسي، مؤكدة أن المهلة التي أعطيت لإبتكار الحلول والمخارج لا تحتمل مزيدا من التمديد والمراوحة في الدوائر نفسها، وأن المسؤولية الوطنية والدستورية تقتضي مبادرة رئاسة مجلس الوزراء لحسم الأمر واتخاذ كل ما من شأنه تحريك عجلة العمل الحكومي.

وتعود حادثة قبرشمون إلى 30 يونيو الماضي، حينما اصطدم موكب لوزير المهجرين بمجموعة من الغاضبين من أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي كانوا يحتجون على زيارة لباسيل لجبل لبنان، ما أدى إلى اشتباك بين الطرفين سقط خلاله اثنان من مرافقي الغريب قتلى، وهما من عناصر الحزب الديمقراطي.

وكانت أن تفجّر الحادثة فتنة برزية في الجبل، لكن تحركات رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نجحت في امتصاص فتيلها الأمني، بيد أن مفاعيلها السياسية لا تزال قائمة من خلال عرقلة حزب الله والتيار الوطني الحر جلسات مجلس الوزراء، إلى حين تسليم جنبلاط للمطلوبين وإحالتهم إلى المجلس العدلي.

وإنقا مما يريده، تؤكد بما لا يدع للشك أنه مسند بقوة من قبل حزب الله والتيار الوطني الحر، خاصة وأن الرجل لا يملك ثقلا حكوميا أو نيابيا يمكن أن يتكئ عليه. وتنتشر الدوائر إلى أنه ورغم إظهار جنبلاط المعروف عنه مواقف الانفعالية رغبة في التهدئة والتوصل إلى حل توافقي، بيد أن أرسلان وداعميه مصرون على الذهاب بعيدا في مساعهم في ضربه معنويا وسياسيا، عبر التمسك بخيار المجلس العدلي.

وتلقت تلك الدوائر إلى أن ما يحدث لا يستهدف فقط جنبلاط بل وأيضا رئيس الحكومة سعد الحريري، من خلال محاولة إظهاره وكأنه مجرد موظف في حكومة حزب الله وحلفائه، وليس ذلك فقط بل هناك تعدد للزج بالحريري كطرف في النزاع الدائر، رغم أن الأخير يسعى مع رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى البحث عن مخرج ترضي الطرفين.

وأكدت كتلة المستقبل في بيان لها الثلاثاء أن محاولة التصويب على الرئيس الحريري والتفريد على وتر زجه في النزاع القائم، أمر مؤسف وغير مقبول، ومن شأنه أن يحرف الأنظار عن الجهود الحقيقية التي تعمل على حلّ الحال.

وأضافت الكتلة "لقد مضى أكثر من عشرين يوما على الحادث، والبلاط ما

فقط إلى تقييم مجلس الوزراء لخطورة الجريمة، وما كان سينتج عنها من ضرب الاستقرار والتعايش والأمن الوطني".

وأضاف حليف حزب الله أن "جريمة قبرشمون التي استهدفت وزيرا وموكبه الوطني لو لم تضبط أنفسنا لمنع الحريق في الجبل ولبنان، وهي أكبر حجما وتأثيرا من الجريمة الفريدة التي حصلت مع الزبائدين في المصيطبة والجريمة الفريدة التي حصلت في بدعي، وكلا الجريمتين أحيلتا فوراً إلى المجلس العدلي بقرار من مجلس الوزراء ولم يشترط المجلس يومها تقييما من القضاء العسكري أو المدني".

وتساءل أرسلان "لماذا هذا التحايل اليوم؟ إلا إذا أردتم أن تدفعوا بالدروز إلى لعبة النار وإغراق الجبل في فتنة دموية لا يعرف أحد نتائجها"، داعيا "الجميع إلى النعقل ووضع الأمور في نطاقها الصحيح، والمتعارف عليه في مجلس الوزراء، مضيافاً أن "أي مناورة خارج إطار هذا الحل ستكون لها نتائج وخيمة داخل مجلس الوزراء وخارجها"، فيما بدا تهديدا مبطناً بأنه لا انعقاد لمجلس الوزراء في حال لم يتم الاستجابة لطلب إحالة الحادثة على المجلس العدلي الذي من مهامه النظر في قضايا كبرى تخص الأمن القومي. وتقول الدوائر السياسية إن تصريحات أرسلان التي بدا من خلالها

إحالاته إلى جهة قضائية ثانية، بيد أن هذا الخيار يجابه بمعارضة من أرسلان. واعتبر رئيس الحزب الديمقراطي الثلاثاء في تغريدة على "تويتر"، "أنه لا يمكن أن يكون تحقيق القضاء مرجعا للإحالة إلى المجلس العدلي". وأضاف أرسلان أن "قرار الإحالة للمجلس العدلي هو سياسي ويستند

وليد جنبلاط، وإضعاف رئيس الحكومة سعد الحريري.

وبرزت عدة مقترحات لتسوية الحادثة التي وقعت في يونيو الماضي، وتنبّيت في شلل حكومي لا أفق حتى اللحظة لمعالجته، ومن بين المقترحات إحالة الملف إلى القضاء العسكري لينظر فيما إذا كان من صلاحيته التحقيق في الحادثة أو



في مواجهة عملية استهداف ممنهجة